

قرى كاملة كانت قد خلت من سكانها بسبب القصف التركي

وسط سلام بين أنقرة وحزب العمال.. قرويون يعودون إلى مزارعهم في الاقليم

□ ترجمة: حامد أحمد

أعرب مزارعون في قرى عديدة من إقليم كردستان عن ارتياحهم وسعادتهم بالعودة إلى مزاولة أنشطتهم الزراعية، وذلك بعد سنوات طويلة من عدم استقرار أمني ناجم عن المواجهات العسكرية بين مسلحي حزب العمال الكردستاني المتواجدين في مناطق قروية وزراعية في الإقليم، وبين الجيش التركي الذي اعتاد شن ضربات جوية على مواقع أفراد الحزب، مسببا مغادرة مئات العوائل لقرىها، مشيرين إلى أنهم قادرون الآن على حصاد محاصيلهم وعرض منتجاتهم الزراعية دون خوف.

وجاء في تقرير لموقع روداو الإخباري أن سكاناً من أهالي قرى في شمال محافظة دهوك باشروا الجمعة التحضير لمهرجان رمزي للاحتفال بحالة السلام والاستقرار النادرين بعد عقود من الصراع بين تركيا ومسلحي حزب العمال الكردستاني (PKK).

وكانت قرية كاشان في محافظة دهوك على خطوط التماس في الصراع بين عناصر الحزب والجيش التركي على مدى ثلاثة عقود، وغالبا ما كان الوصول إليها صعباً ومقيداً، لكن مجريات عملية السلام التي أطلقت قبل عام جلبت ارتياحاً كبيراً للسكان.

واحتفل الأهالي بهذه الأجواء الهادئة من خلال مهرجان محلي يعرضون فيه منتجاتهم الزراعية المختلفة، بما فيها إنتاج عسل النحل الذي يشتهرون به.

أنور محمد، أحد المزارعين في القرية والمهتم بتجارة وتسويق عسل النحل الطبيعي، يقول: «نحن مشهورون في قرية كاشان بإنتاج العسل، الذي نعتبره الأفضل. هذا العام كان الإنتاج جيداً والحمد لله».

أما لالة يوسف فتقول إنه بسبب الهدوء الذي يعم القرية فإن كل شيء جيد الآن، مضيفاً: «في الماضي لم تكن نستطيع البقاء في الخارج بسبب نيران المدفعية وقصف الطائرات».

قرى سارارو، أديني، ديشيش، كيستا، وتشوكي،

وهي قرى متجاورة في منطقة بارواري بالا، كانت قد خلت من سكانها بعد أن شنت تركيا عملياتها البرية والجوية التي أطلقت عليها «مخلب البرق» و«مخلب الصاعقة» ضد مسلحي

حزب العمال الكردستاني في نيسان 2021.

وفي هذا الربيع، أعلن حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق النار وحل نفسه، فيما يعمل البرلمان التركي الآن على صياغة مسار قانوني نحو السلام. وقد مكن وقف الأعمال القتالية القرويين

من العودة إلى منازلهم.

وقال عبد الرحمن حسين، زعيم قرية سارارو: «عندما تركنا أراضينا، كنتم قد جثتم وشاهدتم كيف كانت حالتنا. لقد عدنا منذ الربيع، والحمد لله، نحن الآن مع عائلاتنا، والهدوء والاستقرار

يعُتان المكان». وكان تقريرٌ لمنظمة السلام الهولندية (باكس – PAX) قد تناول تفاصيل دراسة تحليلية للأضرار البيئية التي لحقت بغاباتٍ ومزارعٍ إقليم كردستان على مدى عقد من السنين، تراوحت بين حرائق ناجمة عن

□ متابعة / المدى

أكدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أن منتسبي هيئة الحشد الشعبي سيشاركون في التصويت الخاص المقرر إجراؤه في التاسع من تشرين الثاني المقبل، إلى جانب القوات الأمنية، فيما أوضحت آلية فرض الغرامات على المخالفين لضوابط الدعاية الانتخابية.

وقال رئيس الفريق الإعلامي في المفوضية، عماد

جميل، في تصريح صحفي، إن عملية فرض الغرامات على المرشحين أو القوائم المخالفة تتم من خلال فرق رصد المخالفات التابعة للأمانة العامة، والتي ترفع تقاريرها الرسمية إلى مجلس المفوضين لإقرار الغرامات التي تتراوح بين 2 و10 ملايين دينار.

وأضاف أن المبالغ ستُقطع من التأمينات المودعة لدى المفوضية، والبالغة 50 مليون دينار للتحالف، و25 مليوناً للحزب، و١٠ مليونين للمرشح المنفرد،

خالية من الخطر بعد تركيب الأسلاك الشائكة، وكاميرات المراقبة، والصنّبات الخرسانية، والمعراج الشوكي، ما عزز الرقابة على الحدود ومنع وقوع حوادث.

ومع ذلك، أقرّ المستشار العسكري بوجود أقل من 15% من الألغام التي لا تزال بحاجة إلى معالجة، حيث تتركز حالياً عمليات التدقيق في الصحراء الغربية. وأوضح أنّ هناك حالات محدودة من انفجارات طفيفة نتيجة تفاعل رعاة الأغنام أو الأطفال في

المناطق الجنوبية، لكنها ليست مصدر قلق رئيسي.

وأكد الأسمم أنّ عمليات التفقيش مستمرة في وادي حوران لتأمين المنطقة نهائياً، مشيراً إلى أنّ التقديرات تشير إلى أنّ معظم عمليات إزالة الألغام ستكتمل خلال الأشهر القليلة المقبلة، مع إصدار تقرير موحد من قبل الدول المشاركة في هذه العمليات.

وأضاف أن الوضع الحالي آمن بشكل عام، وأنّ الحوادث التي قد تقع من حين لآخر لا تمثل تهديداً جوهرياً، مشيداً

بالجهود المشتركة بين القوات العراقية والدول الشريكة في إنهاء التهديد الناتج عن الألغام.

تقول مريم عدنان، وهي تعمل في مجال إزالة الألغام مع منظمات متخصصة عملت في مناطق جبال مكحول على طريق بغداد – الموصل، إنها باشرت عملها منذ أكثر من سنة ونصف في عمليات تطهير وإزالة المخلفات الحربية من الأراضي الزراعية والمناطق القريبة من القرى والطرق العامة.

وأضافت مريم: «بدأنا العمل في جبال

مكحول، ثم انتقلنا إلى منطقة الربيع وقرية السلام قرب قاعدة سبايكر. وخلال فترة عملنا تمكنا من العثور على أكثر من 500 عبوة ناسفة. نعمل بالتنسيق الكامل مع الجهات الأمنية والجيش العراقي، وخصوصاً قسم الهندسة العسكرية الذي يتولى عملية تفجير الألغام بعد تجميعها في مواقع مؤمنة».

وأوضحت أنّ أغلب المناطق التي يعملون فيها زراعية وتشهد وقوع العديد من الحوادث التي تطلّ رعاة الأغنام والمزارعين، سواء بإصابات بشرية أو خسائر في المواشي. وتقول: «لدينا فريق توعية ميداني أيضاً، نقوم من خلاله بتثقيف السكان حول كيفية التعامل مع الأجسام الغريبة وعدم الاقتراب منها. كثير من الأهالي استفادوا من هذه التوعية ومن عمليات الإزالة، خصوصاً بعد أن عادت بعض الأراضي إلى الإنتاج والزراعة من جديد».

وتشير مريم إلى أنّ عملية التعامل مع الألغام دقيقة وتحتاج إلى وقت طويل وخبرة عالية، مضيفة: بعد انتشار الألغام، تقوم بتجميعها في أماكن محددة وتغلقها تحت حماية أمنية، وبعدها يتم تفجيرها بإشراف قسم الهندسة العسكرية. العملية تستغرق وقتاً وجهداً كبيرين، لكن النتيجة تستحق، لأنها تعني إنقاذ حياة إنسان».

وعبرت مريم عن اعتقادها بأن ملف الألغام في العراق لن يُغلَق خلال المدة القريبة المتوقعة، مشيرة إلى أنّ حجم المخلفات كبير جداً ويحتاج إلى دعم حكومي مستمر وتمويل كاف غير متوفّر لضمان استمرار فرق الإزالة والتوعية.



العراق يقترب من إنهاء حرق

الغاز قبل عام 2027.. خبراء؛

خسائر بمليارات الدولارات سنويا

□ المدى / خاص

توقّع عضو لجنة النفط والطاقة النيابية، علي اللامي، أن يشهد العراق نهاية لظاهرة حرق الغاز المصاحب لاستخراج النفط الخام خلال العامين المقبلين، مؤكداً أن هذا التحول سيُشكّل نقلة اقتصادية وبيئية كبيرة للبلاد بعد عقود من الهدر والتلوث.

وقال اللامي في حديث تابعته (المدى)، إنّ «مسارات استثمار الغاز المصاحب لإنتاج النفط الخام في الحقول العملاقة في الجنوب والفرات الأوسط تسير بخطوات متسارعة من قبل الشركات المطورة، وقد حققت نسب إنجازٍ متميزة للغاية».

وأضاف أن «انتهاء عمليات حرق الغاز قبل عام 2027 سيبتيح للعراق الدخول في مرحلة جديدة من استغلال الغاز، سواء عبر التصدير أو من خلال تغذية محطات الطاقة الكهربائية والصناعات المحلية بالوقود الوطني، ما سيقلّل الاعتماد على الاستيراد الخارجي ويوفّر موارد مالية ضخمة للخرينة العامة».

وبيّن النائب أن «التحول المقبل لن يقتصر على العائدات الاقتصادية، بل ستكون له انعكاسات بيئية وصحية مباشرة، إذ إنّ العراق أحرق خلال العقود الماضية كميات هائلة من الغاز، مما تسبب في انبعاث الأبخرة والدخان السام وارتفاع معدلات التلوث والأمراض التنفسية في المدن النفطية».

وأشار اللامي إلى أن «عمليات إنهاء الحرق تتم وفق أحدث التقنيات العالمية، ونشر أركات مع شركات متخصصة، وأن ما سيتم إنجازه سيساهم في حماية البيئة وتحسين نوعية الهواء، فضلاً عن خفض انبعاثات الكربون التي تضع العراق ضمن قائمة الدول الأكثر تلوثاً في المنطقة».

وفي السياق ذاته، قال الخبير الاقتصادي طه الجنابي في حديث لـ(المدى)، إنّ «العراق تكبّد خسائر مالية ضخمة نتيجة استمرار حرق الغاز المصاحب على مدى سنوات طويلة، إذ تشير التقديرات إلى أن حجم الغاز المحترق يتجاوز 700 مليون قدم مكعب يومياً، وهو ما يعادل مليارات الدولارات من العائدات المهدورة سنوياً».

وأوضح الجنابي أن «القيمة الاقتصادية لهذا الغاز لا تقتصر على بيعه كمصدر للطاقة أو للتصدير فحسب، بل تمتد إلى كونه أساساً في صناعة البتروكيماويات والأسمدة، وهي قطاعات يمكن أن توفر مئات الآلاف من فرص العمل وتعيد تنشيط الاقتصاد الوطني».

وأضاف أن «العراق، في حال نجح فعلاً في إيقاف حرق الغاز بحلول عام 2027، فسيتمكن من تحقيق اكتفاء ذاتي في إنتاج الغاز خلال فترة وجيزة، وربما التحول إلى مصدر له في غضون سنوات، شريطة وجود إدارة فعالة لملف الطاقة واستراتيجية واضحة للاستثمار».

وأشار الجنابي إلى أن «تأخير استثمار الغاز لم يكن مجرد خسارة مالية، بل حرم العراق من فرصة بناء قاعدة صناعية متكاملة تعتمد على موارده الطبيعية بدلاً من الاستيراد، كما أدى إلى زيادة الضغط على قطاع الكهرباء الذي يعتمد بشكل كبير على الغاز المستورد لتشغيل محطاته».

وأكد أن «الإسراع في تنفيذ مشاريع معالجة الغاز واستثماره محلياً سيمنح العراق استقراراً في منظومة الطاقة، ويعزز أمنه الاقتصادي، خصوصاً مع التغيرات الإقليمية في سوق الغاز وأسعاره المتذبذبة».

ويأتي هذا التوجّه الحكومي في وقت يسعى فيه العراق إلى تقليص اعتماده على استيراد الغاز الإيراني، وتحسين مزيج الطاقة المحلي، تماشياً مع الالتزامات البيئية العالمية للحدّ من الانبعاثات وتحقيق التنمية المستدامة.

AL – MADA

Daily General Political Newspaper

Issued by: Al-Mada group for Media, culture & Art

سكرتير التحرير الفني

ماجد الماجدي

مدير التحرير

ياسر السالم

رئيس التحرير التنفيذي

علي حسين

المدير العام

غادة العاملي

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير

فخري كريم

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة
المدى للإعلام والثقافة والفنون

طبع بمطابع مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/
بيروت/ القاهرة/ قبرصبيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
٩٦١٧٠٦١٥٠١٧ +كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
هاتف: ٩٦٤٤٤٩٠٦٤٤٧٧ +بغداد. شارع أبو نواس
محلة ١٠٢ – زقاق ١٢ – بناء ١٤١
هاتف: ٩٦٤٧٧٠٢٧٩٩٩٩٩ +

٩٦٤٧٨٠٨٠٨٠٠ +

75% من أعضاء البرلمان يرفضون التقاعد السياسي

350 نائباً حالياً وسابقاً مرشحون في الانتخابات

وكذلك انتقل النائب بهاء النوري في ميسان من «دولة القانون» إلى تحالف السوداني.

والنوري كان قد «طرده» ائتلاف المالكي، بحسب وصف مستشار المالكي عباس الموسوي، بسبب شجار مع شرطي مرور في بغداد صيف 2023.

النوري عاد بعد «بيان الفصل» ليعلن بعد عام واحد، في مقابلة تلفزيونية في تموز 2024، أنه رجع إلى الكتلة بطلب منها.

لكن في مطلع تموز الماضي، قال الموسوي، مستشار المالكي، في لقاء تلفزيوني، إن «بهاء النوري مطرود من دولة القانون».

وانتقلت النائبة دينا الشمري عن بابل من كونها «مستقلة» في انتخابات 2021 إلى مرشحة عن تحالف الحكومة.

وكذلك انتقل فهد الدليمي، النائب عن تحالف «تقدم» بزعامة الحلبوسي، إلى خميس الخنجر في الأنبار.

الحرس القديم

وعلى مستوى النواب السابقين، فقد أظهرت قوائم المرشحين أسماء نحو 100 نائب سابق.

وعلى رأس العائدين رئيس البرلمان السابق، زعيم «تقدم» محمد الحلبوسي، وهو صاحب الرقم «واحد» في بغداد.

وكذلك سليم الجبوري، وهو رئيس البرلمان الأسبق، حيث يتنافس قائمة مشعان الجبوري «صقورنا» في ديالى.

وأبرز النواب العائدين محمد الكربولي، شفيق جمال الكربولي، زعيم حزب «الحل»، الذي سُجن في وقت سابق على خلفية قضايا فساد.

ويترشح الكربولي هذه المرة مع تحالف «العزم» في بغداد، الذي يترأسه النائب مثنى السامرائي.

كذلك عاد النائب البصري السابق مزاحم وقُدرت بالمقابل ثورة الحلفي، وهي نائبة سابقة عن التيار الصدري، الرئيس السابق مع حيدر العبادي، رئيس الوزراء الأسبق، إلى كتلة السوداني.

وقُدرت بالمقابل ثورة الحلفي، وهي نائبة سابقة عن التيار الصدري، الرئيس السابق مع حيدر العبادي، رئيس الوزراء الأسبق، إلى كتلة السوداني.

وبهاء الأعرجي في صفوف السوداني. وعاد إلى الساحة أيضاً النائب السابق ظافر العاني عن «تقدم»، وعتاب الدوري عن «السيادة».



وعلى الرغم من مقاطعة التيار للانتخابات، فإن المعموري يترشح عن قائمة جديدة تحت اسم «ثابتون».

والمعموري كان النائب الوحيد الذي استثناء مقتدى الصدر، زعيم التيار الصدري، من الاستقالات الجماعية لنوابه في 2022.

وفي ذي قار، انتقل النائبان داود عيدان وفلاح الهلالي عن «امتداد» إلى تحالف السوداني، وكان الأخير أحد أكثر النواب المشاغبيين في أزمة تشكيل الحكومة عام 2022، ومنع «الإطار» من تسلم السلطة.

والأغرب كان انتقال النائبين رحيمة نيسان زاير، إحدى أبرز المشاركات في تظاهرات تشرين، للترشح في قائمة نوري المالكي.

وشرقا، ترأس برهان المعموري، وهو نائب صدري، تحالفاً جديداً في ديالى.

السوداني.

وفي بابل، تحولت النائبة حنان الغنلاوي، أحد صقور «دولة القانون»، إلى تحالف رئيس الحكومة الحالي.

وهو نائب عن كتلة الفتح التي يترأسها هادي العامري، الترشح مع قائمة شبيل الزيدي.

أما باسم خشان، وهو نائب مستقل في 2021، ونائب «صدري» في 2018، فيترشح هذه المرة مع السوداني في محافظة المثنى.

وفي المثنى أيضاً، تحولت النائبة عن «تحالف المالكي» خديجة وادي إلى قائمة الحكومة.

وكذلك قُدر النائب سعد التوبى الترشح ضمن قائمة رئيس الحكومة في محافظة المثنى.

أما في النجف، فقد انتقل النائب جواد الغزالي من «قائمة المالكي» إلى

زميلها في نفس الكتلة، وانضمَّ إلى قائمة رئيس الحكومة في ذات المحافظة.

وفي الديوانية أيضاً، قُدر عزيز المياحي، وهو نائب عن كتلة الفتح التي يترأسها هادي العامري، الترشح مع قائمة شبيل الزيدي.

أما باسم خشان، وهو نائب مستقل في 2021، ونائب «صدري» في 2018، فيترشح هذه المرة مع السوداني في محافظة المثنى.

وفي المثنى أيضاً، تحولت النائبة عن «تحالف المالكي» خديجة وادي إلى قائمة الحكومة.

وكذلك قُدر النائب سعد التوبى الترشح ضمن قائمة رئيس الحكومة في محافظة المثنى.

أما في النجف، فقد انتقل النائب جواد الغزالي من «قائمة المالكي» إلى

«دولة القانون» إلى قائمة رئيس الحكومة محمد شيعان السوداني «الإعمار والتنمية».

وكان انضمام النائب إلى قائمة المالكي في 2021 قد مثّل مفارقة لسكان البصرة، إذ كان الأول يدعم التظاهرات في المحافظة التي انتقدت أحزاب السلطة في 2018.

ومثل النائب المالكي، تحول النائب ناظم الشبلاوي، الذي فاز في الانتخابات الأخيرة بوصفه مستقلاً، إلى قائمة السوداني في الديوانية.

وكذلك فعلت النائبة نور نافع عن «حركة امتداد» التي تشكلت عقب تظاهرات تشرين 2019، وتفككت في العامين الأخيرين، بالترشح أيضاً مع السوداني في الديوانية.

ولحقق بها النائب محمد نوري، وهو

في الدورة الحالية تجاوزه 400 مليون دينار، بحسب بعض التقديرات.

موسم الانتقالات

وتُظهر قوائم النواب المرشحين انتقالات بين التحالفات، بعضها متناقض في التوجهات السياسية، وبينها خصوصاً. فالنائب علي مشكور عن البصرة ترشح في هذه الدورة مع «تحالف خدمات» التابع لزعيم «كتائب الإمام علي» شبيل الزيدي.

وكان مشكور قد فاز في انتخابات 2021 عن حركة «تصميم» التي يرأسها النائب عامر الفايز ومحافظ البصرة أسعد العيداني، وهي قائمة بعيدة عن «الفصائل».

وفي البصرة أيضاً، انتقل النائب ضرغام المالكي من قائمة نوري المالكي

بغداد / تميم الحسن

قَرَّرَ أكثر من ثلاثة أرباع أعضاء البرلمان الحالي، وثلث النواب السابقين، الترشح للانتخابات القادمة.

وتُظهر القوائم النهائية الصادرة عن المفوضية ترشح جميع أعضاء «هيئة الرئاسة» الحالية في البرلمان، إلى جانب رؤساء سابقين.

وقُبل البرلمان في الأسبوعين الأخيرين في عقد جلسات، بسبب انشغال الأعضاء بالدعاية الانتخابية.

ونُشر يوم الجمعة الماضي أكثر من مليون صورة للمرشحين، مع اليوم الأول لانطلاق الحملة الدعائية للانتخابات التشريعية التي ستجرى يوم 11 تشرين الثاني المقبل، بحسب مراكز حقوقية.

وتكشف وثائق المفوضية عن ترشح نحو 250 نائباً في الدورة الحالية، من أصل 329، في الانتخابات التي يُفترض أن تُجرى بعد شهر.

رجوع الرئاسة

وعلى رأس أعضاء الدورة التشريعية الأخيرة الذين عادوا للترشح، هيئة رئاسة البرلمان.

وقرَّرَ رئيس البرلمان محمود المشهداني، الذي تنقل سياسياً في العامين الأخيرين بين عدة جهات، الترشح مع خميس الخنجر.

ويحتل المشهداني الرقم (1) في تسلسل القائمة في بغداد التي تحمل اسم «تحالف السيادة الوطني» التي قدمت في بغداد فقط 139 مرشحاً، من أصل نحو 8 آلاف مرشح في عموم البلاد.

بالمقابل، يترشح نائبه محسن المندلاوي، وهو زعيم «ائتلاف الأساس»، على نفس القائمة بالرقم (1) في العاصمة.

التي تشارك للمرة الثانية على التوالي في الانتخابات، وقدمت في بغداد 139 مرشحاً أيضاً.

أما النائب الثاني شاخوан عبد الله، فيترشح في كركوك عن الحزب الديمقراطي الكردستاني بالتسلسل رقم (1)، التي تشارك في كركوك بـ24 مرشحاً.

ويُخطِّ النائبان في «سيات»، بحسب وصف مراقبين. منذ نحو سنة، إذ لم يستطع خلال تلك الفترة التي رأسها المشهداني عقد أكثر من 12 جلسة فقط. رغم أن تكلفة رواتب وحماية النواب

بيع البطاقات الانتخابية يهدد نزاهة الديمقراطية في العراق



□ **الأنبار / محمد علي**

مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية، يتجدد الجدل حول ظاهرة شراء الأصوات وبطاقات الناخبين، التي تحول التنافس السياسي إلى سوق للمساومات المالية، في تهديد مباشر لنزاهة العملية الانتخابية وثقة المواطن بالنظام الديمقراطي.

يقول عضو مجلس إدارة شبكة عين لمراقبة الانتخابات، وائل منذر، في حديثه لـ«المدى»، إن «شراء الأصوات يمثل إشكالية كبرى تهدد نزاهة العملية الانتخابية، كونه عملية تأثير مادي لترغيب الناخبين بالتصويت لمرشحين معينين مقابل أموال»، ويشير منذر إلى أن «شبكة عين تعمل على رصد العملية الانتخابية بشكل متكامل، وهي تراقب حالياً سلوكيات المرشحين تحضيراً للفترة الدعاية الانتخابية»، ويوضح أن «الراصدين المنتشرين في جميع المحافظات يرفعون تقارير دورية لتوثيق أي مخالفات تتعلق بالإطار الزمني أو المكاني للدعاية، ويتم تدقيقها وتوجيهها لإصدار تقرير تفصيلي بعد انتهاء فترة الحملة».

ويضيف أن «دور الشبكة يقتصر على توجيه المواطنين الذين يقدمون شكاوى إلى الجهات القانونية المختصة

لتحريك الدعوى، في حال توفر الأدلة»، مؤكداً أن «الشبكة لا تملك صلاحية الشكوى، بل ترفع تقاريرها إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فيما يظل حق الشكوى مكفولاً للناخبين أنفسهم».

من جانبه، يقول الخبير القانوني علي التميمي لـ«المدى» إن «قوانين الانتخابات العراقية، وتحديداً القانون رقم 12 لسنة 2018 المعدل ونظام الشكاوى، تحظر مخالفة شروط الترشح أو ارتكاب الجرائم الانتخابية، التي تشمل إثارة النعرات الطائفية أو التهمج على مؤسسات الدولة أو الإساءة إلى سمعة المرشحين».

ويضيف التميمي أن «قرارات مجلس المفوضين بشأن استبعاد المرشحين قابلة للطعن أمام الهيئة القضائية المشكلة بموجب قانون مفوضية الانتخابات رقم 31 لسنة 2019، على أن يُقدم الطعن خلال ثلاثة أيام من صدور القرار»، مبيّناً أن «الهيئة ملزمة بالبت فيه خلال عشرة أيام من تاريخ تقديمه، ليكون هذا الإجراء هو المرحلة القانونية الأخيرة للمرشحين المستبعدين».

ودعا التميمي جميع المرشحين إلى «الالتزام بأقصى درجات النزاهة والسلوك القانوني»، مشدداً على أن «الغلبة ستكون للملتزمين

بالقانون والمبتعدين عن المخالفات». أما الباحث في الشأن السياسي حسنين علاء، فيرى أن «بيع البطاقات الانتخابية أو شراء أصوات الناخبين يمثل جريمة انتخابية خطيرة، لأنها لا تهدد فقط نزاهة العملية الانتخابية، بل تكرر نفوذ المال السياسي وتضعف فرص التغيير الحقيقي».

ويؤكد أن «هذه الممارسات تجعل البرلمان المقبل أسير الصفقات والمصالح، بدلاً من أن يكون ممثلاً لإرادة الشعب»، داعياً إلى «موقف أكثر حزماً من المفوضية والأجهزة الأمنية، وتفعيل دور منظمات المراقبة لضمان أن تبقى أصوات الناخبين ملكاً لهم وحدهم».

وفي بيانها الأخير، نفت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات «إمكانية التصويت بالبطاقة البايومترية دون الحضور الشخصي»، مؤكدة أن «البطاقات محصنة إلكترونياً، وأن عملية التصويت تتطلب استخدام الأصابع العشرية للمقترع، مما يمنع التصويت ببطاقة شخص آخر».

وشددت المفوضية على أن «بيع وشراء البطاقات الانتخابية يعد جريمة انتخابية يعاقب عليها القانون رقم (12) لسنة 2018 بالسجن أو الغرامة المالية، حيث تصل عقوبة المشتري إلى الحبس لمدة عام كامل».

تعزية

تتقدم مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون بأحرّ التعازي لعائلة الرفيق الراحل

عمر علي الشيخ (أبو فاروق)

الشخصية الوطنية العراقية والقائد الشيوعي

الذكر الطيب للفقيد والصبر والسلوان لعائلته ورفاقه ومحبيه

فخري كريم

رئيس مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

شاب يطلب النجدة لعلاجه من الإدمان . . و«العطاء» المستشفى الوحيد لاستقبال المتعاطين

العمر 27 عاماً ليروي له المدى، قصته مع الإدمان.

يقول: «كنت أعمل في ورشة حدادة وأعاني من تعب دائم، وأعطاني أحد الزملاء حبة قال إنها تزيل الإرهاق. في البداية شعرت بالنشاط، ثم تحولت الحبة إلى عادة، والعادة إلى حاجة يومية. لم أنتبه أنني أصبحت مدمناً إلا عندما بدأت أبيع أدوائي لأشتري الجرعة التالية. خسرت عملي وأصدقائي، وحتى أمي كانت تنكس كل يوم. حاولت أكثر من مرة الإقلاع، لكن الألم كان أقوى. مؤخراً قررت أراجع مستشفى العطاء بعد ما شفت صديقي قدر يتعافى هناك. يمكن تكون فرصتي الأخيرة».

أما حسن (32 عاماً)، خريج كلية تربية، فيقول: «تعاطيت المخدرات لأول مرة بدافع الفضول خلال فترة الدراسة. كنت أشوف الموضوع تجربة بسيطة، مجرد تسلية مع أصدقاء الجامعة، لكن بعدها صارت حياتي تنهار بالتدريج. دخلت في عزلة، فقدت ثقة الناس، وصرت أكره نفسي. اللي خلاني أقرر أتعالج هو ابني الصغير، مرة شافني بحالة سيئة وسألني: بابا ليش أنت مريض؟ حسيت إن لازم أتوقف». تلك القصص الفردية، كما يصفها متحسون، تمثل مؤشراً على أزمة متفاقمة تحتاج إلى حلول مؤسساتية عاجلة، تشمل الرعاية النفسية والاجتماعية والطبية، ضمن منظومة صحية قادرة على مواجهة الظاهرة.

وفي غياب مراكز علاجية كافية، تنقّي مستشفى «العطاء» الملاذ الوحيد للرغابين في التعافي، فيما ينتظر كثيرون مشاريع قيد التخطيط لإنشاء مستشفيات متخصصة. قد تفتح الباب أمام برامج علاج متكاملة تحفظ كرامة الإنسان وتمنحه فرصة للبدء من جديد.



لمعالجة المتعاطين في شمال النجف.

قصة شاب يواجه الإدمان بشجاعة

في أحد أزقة الكوفة القديمة، جلس شاب يبلغ من

متخصص في هذا المجال عدا مستشفى العطاء، وما يوجد حالياً هو عبارة عن أقسام نفسية لمعالجة هذه القضية. تمكنا بالتعاون مع مجلس المحافظة من وضع حجر الأساس لمستشفى جديد

الإدمان. مدير إعلام دائرة صحة النجف، ماهر العبودي، قال له المدى: «أعطت دائرة الصحة أولوية وأهمية خاصة للمرضى المتعاطين للمخدرات، لكن المحافظة لا يوجد فيها مستشفى

الحالة يسرية وإيجابية وتسليمه إلى الجهات المختصة». هذا الموقف الفردي أعاد إلى الواجهة أسئلة حول واقع الرعاية الصحية في المحافظة، ومدى جاهزية مؤسساتها للتعامل مع حالات

إضراب تجار الدواجن احتجاجاً على منع الاستيراد . . وتحذيرات من ارتفاع الأسعار ونقص المعروض

□ الموصل / سيف الدين العبيدي

دخل تجار الدواجن في مدينة الموصل إضراباً عن البيع، احتجاجاً على قرار وزارة الزراعة القاضي بمنع استيراد الدجاج المجمد ومقطعاته، معتبرين أن القرار غير مدروس وسيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، في ظل عدم قدرة الإنتاج المحلي على تغطية حاجة السوق العراقية. وشهد سوق الدواجن الرئيسي في المدينة شهد توقفاً شبه تام عن البيع، بعد قرار وزارة الزراعة الصادر في التاسع من أيلول الماضي، والذي يمنع استيراد الدجاج المجمد ومقطعاته من الصدر والجنيخ والغنذ، ابتداءً من

الثالث والعشرين من تشرين الأول الحالي، بهدف «حماية المنتج المحلي». ويتيح القرار فترة 45 يوماً قبل تنفيذه لإتاحة الوقت أمام الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وتقدر بيانات رسمية عدد حقول الدواجن في العراق بنحو 1200 حقل، منها 700 مخصصة لإنتاج الدجاج اللحم. وقال التاجر عمر الملاح له المدى: إن القرار «غير مدروس» وسيستبب بأضرار كبيرة للمطاعم والمواطنين على حد سواء، موضحاً أن «الإنتاج المحلي لا يغطي سوى 10 إلى 20 في المئة من حاجة السوق، كما أن العراق يفتقر إلى معامل تقطيع وتعبئة للدجاج على غرار ما هو متوفر في الدول المصدرة».

وبفقدان عملهم». من جانبه، قال التاجر رائد عبدالسلام له المدى: إنهم «يدعمون حماية المنتج المحلي»، لكنه حذر من أن القرار «سيرفع الأسعار بدلاً من خفضها»، موضحاً أن «كارتون الدجاج المستورد يُباع حالياً بنحو 50 ألف دينار، بينما سيصل سعر المحلي إلى 65 ألفاً». وطالب عبدالسلام وزارة الزراعة بمراجعة قرارها وتأجيل تطبيقه إلى حين تهدئة الظروف المناسبة. من خلال «دعم حقول الدواجن المحلية وتوفير معامل التقطيع والتعبئة اللازمة». وأشار إلى أن «الببيض المحلي يغطي السوق حالياً، لكن منع المستورد سيؤدي إلى مضاعفة سعره أيضاً».

انتخابات ذي قار ترصد 24 مخالفة انتخابية . . والشرطة تعتقل متهمين بتخريب دعاية المرشحين

□ ذي قار / حسين العامل

كشف مكتب انتخابات ذي قار عن رصد 24 مخالفة قانونية في حملات الدعاية الانتخابية، مؤكداً نشر 45 فريق رصد في عموم المحافظة، فيما أفادت مصادر من الشرطة المحلية باعتقال متهمين بتخريب الدعاية الانتخابية.

وقال مدير إعلام مكتب انتخابات ذي قار، رائد عزيز، له المدى: إن «فريق الرصد في مكتب انتخابات ذي قار سجلت حتى الآن 24 خرقاً قانونياً يتعلق بالدعاية الانتخابية»، مبيّناً أن «معظم الخروقات تم تسجيلها قبل موعد انطلاق الحملة الانتخابية».

وأشار عزيز إلى أن «عملية الرصد وتسجيل الخروقات ستواصل حتى يوم إجراء الانتخابات وما بعدها، عبر 45 فرقة رصد تتوزع في أنحاء المحافظة».

وعن طبيعة الخروقات الانتخابية في الدعاية الانتخابية، قال مدير إعلام مكتب انتخابات ذي قار إن «الخروقات بصورة عامة تتمثل بقيام المرشح بإطلاق الحملة الداعية قبل الموعد الرسمي لانطلاق الحملة، أو استخدام المساجد والدوائر الحكومية في الترويج الانتخابي، أو لصق صور الدعاية قرب مراكز الاقتراع أو إلصاقها على الجدران باستخدام مواد لاصقة، وغير ذلك من الخروقات المثبتة في قواعد السلوك الانتخابي».

وعن مظاهر تمزيق صور وملصقات الدعاية الانتخابية، قال عزيز: إن «تمزيق الدعاية الانتخابية يدخل ضمن مخالفة الجدوى الانتخابية ويخضع لمصاغات وقواعد وضوابط الدعاية الانتخابية، وكذلك يعد من المخالفات القانونية التي يحق فيها للمرشح المتخضر إقامة دعوى قضائية ضد مرتكب ذلك الفعل»، مشيراً إلى أن «هكذا فعل مصنع كعف انتخابي كونه واحداً من المظاهر غير السليمة في السباق



وفرة التمور في المثنى تصطدم بغياب التسويق ومنافسة المستورد

□ متابعة / المدى

منذ انطلاق موسم قطاف التمور في محافظة المثنى مطلع أيلول الماضي، يعيش المزارعون مفارقة بين وفرة الإنتاج وصعوبة التسويق، في ظل غياب الخطط الحكومية وتزايد المنافسة من التمور المستوردة. ما يهدد مورداً اقتصادياً لاطلاماً شكل أحد أعمدة الحياة الزراعية في المحافظة. وتكتسي بساتين النخيل في السماوة والربيع والخضر بحلة خاصة مع موسم القطاف، إذ يتوجه المزارعون لجني التمور والربط من أصناف متنوعة اشتهرت بها مناطق المحافظة. ويعد الموسم بالنسبة للفلاحين فرصة اقتصادية ينتظرونها سنوياً لتعويض كلفة العناية بالنخيل طوال العام. رغم أن المثنى تعد من المحافظات الغنية بالنخيل الممتدة على ضفاف الفرات، إلا أن الفلاحين يشكون من غياب الخطط التسويقية ومراكز الخزن والتعبئة الحديثة، ما يجعلهم عاجزين عن تصريف الإنتاج في الأسواق المحلية التي تغزوها التمور المستوردة بأسعار مخفضة. يقول المزارع حسن عبود من قضاء الرميثة إن «أسعار التمور المحلية متدنية، فيما المستورد يغزو الأسواق بجودة أقل وسعر أقل، مما يجعلنا مضطرين أحياناً لبيع المحصول بخسارة». ويؤكد عدد من التجار في السماوة أن الإقبال على التمور المستوردة يزداد عاماً بعد آخر، لاجدوئها بل لانخفاض سعرها وتوفرها على مدار السنة. ويوضح التاجر سعد كريم أن «المواطن يبحث عن السعر، ومع ضعف القوة الشرائية يلجأ إلى شراء التمور الإيرانية الأرخص، رغم أن المحلية أفضل جودة».

من جانبه، أوضح وكيل رئيس شعبة زراعة السماوة، المهندس محمد هامل جدران، أن إنتاج هذا العام جيد من حيث النوعية، لكنه دون مستوى الأعوام السابقة بسبب شح المياه والإصابات الزراعية وتجريب بعض البساتين. وأضاف أن أبرز التحديات تشمل غياب المخازن التجميدية ومعامل الفرز والتعبئة، وتذبذب الأسعار، واختلاف أنواع المستهلكين.

وأشار جدران إلى غياب الخطط الحكومية لتطوير القطاع، داعياً إلى دعم الاستثمار ومنح إجازات لمعامل تسويق وصناعة التمور، والتنسيق مع الوزارة لمنع استيراد التمور خلال موسم الحصاد دعماً للمنتج المحلي.

ويرى الخبير الزراعي الدكتور محمد الربيعي أن أزمة تسويق التمور في المثنى تعكس ضعف السياسات الزراعية والاقتصادية في العراق، موضحاً أن البلاد كانت من أبرز مصدري التمور عالمياً قبل تراجع البنى التحتية الزراعية ومصانع التغليف. ودعا إلى إنشاء مراكز خزن وتبريد وتشجيع الاستثمار في التعبئة الحديثة بما يتيح دخول الأسواق الخارجية.

الخلقة في المثنى ليست مجرد شجرة مثمرة بل رمز اجتماعي وثقافي، إذ كانت تمور السماوة والرميثة تصدر إلى أسواق الخليج وبلاد الشام، لتشكل مصدر رزق أساسي للعائلات. ويقول المواطن أبو قاسم من السماوة إن «التمر العراقي كان مطلوباً بكل مكان، أما اليوم فالكثير من المزارعين يفكرون بقطع النخيل بسبب ضعف الجدوى الاقتصادية».

ويؤكد المراقب المحلي مسلم هادي أن دعم تسويق التمور لا يقل أهمية عن دعم النفط، لأن هذا القطاع يمكن أن يشكل مورداً مستداماً إذا ما وُضعت له سياسات واضحة. ويرى أن الحلول تكمن في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وإعادة فتح خطوط التصدير إلى دول الخليج وشرق آسيا، وضبط استيراد التمور الأجنبية لحماية المنتج الوطني.

مستعدّون لتقديم تنازلاتٍ من أراضيهم مقابل السلام

استطلاع يظهر أن الأوكرانيين لم يعودوا يقتنعون بإمكانية هزيمة بوتين

المرحلة الانتقالية لمجموعة يوروآسيا الشمالي في كييف، يقول: «لقد تحقق تقريباً نوعٌ من التكافؤ على طول الجبهة، لكنه لا يشمل القدرات الصاروخية لضرب الأهداف العسكرية داخل روسيا، إذا استطلعنا تحقيق التكافؤ هناك أيضاً، فستصبح مواصلة الحرب أمراً عديم الجدوى بالنسبة للمعتدي». ويضيف: «الأمر الأهم الذي يجب إدراكه في هذه الحرب هو أنها ليست حرباً يجري خوضها حول الأراضي، بل هي حربٌ وجودية. الروس يتكبرون الهوية الأوكرانية باعتبارها شيئاً مختلفاً عن الهوية الروسية. أوكرانيا وأوروبا لا تملكان سوى طريقة واحدة للتعايش مع روسيا، وهي أن نفيقهم ضمن مدى النيران».

وكانت روسيا قد نفذت مساء الجمعة ما وصفته أوكرانيا بأنه «أكبر هجوم حتى الآن» على منشآت الغاز الأوكرانية، وذلك وفقاً لما أعلنته شركة «نفطوغاز»، وهي أكبر شركة وطنية للغاز في البلاد.

وقالت الشركة إنّ القوات الروسية شتّت أكبر ضربة على منشآت إنتاج الغاز منذ بداية الغزو عام 2022، مما تسبب بأضرار خطيرة. من جانبها، أكدت وزارة الدفاع الروسية الجمعة أنها نفذت ضربات ليلية واسعة النطاق ضد منشآت الصناعات العسكرية الأوكرانية، وكذلك ضد البنية التحتية للغاز والطاقة.

وفي إطار الرد، كثّفت القوات الأوكرانية هجماتها العنيفة بالطائرات المسيّرة على مصافي النفط داخل الأراضي الروسية خلال الأشهر الأخيرة، مما أدّى إلى نقص في الوقود في بعض المناطق الروسية.

واستهدفت طائرةٌ مسيّرةٌ أوكرانية الجمعة شبكةً مصفاةً «أورسك» للنفط والغاز في مدينة أورسك الروسية، قرب الحدود مع كازاخستان، مسببةً اندلاع حرائق.

وجاء هذا الهجوم بالتزامن مع تقرير يفيد بأنّ روسيا أجرت ترقيات على صواريخها الباليستية لتتمكن من تجاوز أنظمة الدفاع الجوي الأمريكية «باتريوت» المنتشرة في أوكرانيا. وتشمل هذه الترقيات على الأرجح صواريخ «اسكندر-إم» و«كينجال»، التي يبلغ مداها نحو 500 كيلومتر و480 كيلومتراً على التوالي.

عن وكالاتٍ وصحفٍ عالمية

عراقي: اتفاق التعاون مع الوكالة الذرية لم يعد صالحاً للوضع القائم

□ متابعة / المدى

قال وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي إن اتفاق التعاون الموقع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في القاهرة الشهر الماضي لم يعد ملائماً، مشيراً إلى أن بلاده ستعلن قريباً موقفها من التعاون مع الوكالة، مؤكداً في الوقت ذاته أن الحل الوحيد لبرنامج إيران النووي هو المسار الدبلوماسي والتفاوضي.

وأكد وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي أن اتفاق التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي أبرم في القاهرة في التاسع من سبتمبر الماضي، «لم يعد ملائماً ولا يمكن أن يشكل أساساً للتعاون بين الجانبين».

وأوضح عراقجي في تصريح نقلته وكالة «فارس» أن وجهة نظر طهران هي أن «اتفاق القاهرة لم يعد صالحاً للوضع القائم»، مضيفاً أن السلطات الإيرانية ستعلن قريباً موقفها من التعاون المستقبلي مع الوكالة الدولية.

وشدد الوزير الإيراني على أن التجارب السابقة أثبتت أنه «لا يوجد أي حل للبرنامج النووي سوى الحل الدبلوماسي والتفاوضي»، مضيفاً أن التهديدات بشأن هجوم عسكري لم تُسفر عن نتائج، وأن «آلية سناب باك» التي قفلتها الدول الأوروبية لم تحقق أي تقدم، بل زادت من تعقيد المسار التفاوضي.

وبيّن أن الدول الأوروبية الثلاث، فرنسا وألمانيا وبريطانيا، كانت تعتقد أنها قادرة على تحقيق نتائج باستخدام هذه الآلية، «لكنها لم تكن مجدية وجعلت الدبلوماسية أكثر صعوبة». وأكد أن بلاده قدمت إلى الترويكا الأوروبية عدة مقترحات للحل، لكنها قوبلت بالرفض، معتبراً أن تفعيل «آلية الزناد» هدفه إجبار طهران على تقديم تنازلات غير معقولة.

وأشار عراقجي إلى أن «مسار الدبلوماسية سيستمر»، لكنه رأى أن الدول الأوروبية أصبحت «أضعف» في المفاوضات المقبلة، وأن مبررات مشاركتها باتت محدودة.

وكان الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان قد وصف في وقت سابق الطلبات الأميركية بأنها «غير مقبولة»، مشيراً إلى أن واشنطن طلبت من طهران تسليم كل اليورانيوم المخصب مقابل تأجيل استئناف العقوبات ثلاثة أشهر فقط، وهو ما وصفه بـ«الأمر السخيف».

يذكر أن اجتماعات مكثفة جرت قبل أسبوعين على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، خصوصاً بين الرئيسين الإيراني والفرنسي، في محاولة للتوصل إلى تسوية بشأن العقوبات وإبرام اتفاق جديد، لكنها لم تحقق تقدماً ملموساً. وطالبت دول الترويكا الأوروبية، التي أطلقت مسار «آلية الزناد» أواخر أغسطس الماضي، إيران بمسح مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وصولاً كاملاً إلى جميع المنشآت النووية، وربطت استئناف المفاوضات مع واشنطن بضمانات لأمن مخزون اليورانيوم المخصب. فيما اعتبرت طهران هذه الشروط غير عادلة وتشكل ضغطاً سياسياً عليها، مؤكدة أن برنامجها النووي يهدف إلى أغراض سلمية.

□ ترجمة المدى

بعد أكثر من ثلاث سنوات على بدء الحرب بين روسيا وأوكرانيا، امتدّت آثارها داخل أوكرانيا إلى ما هو أبعد من خطوط الجبهة. فقد أنهكت موجات الهجمات الصاروخية وهجمات الطائرات المسيّرة المتواصلة الشعب الأوكراني، بينما تتعرّض كييف بانتظام لهجمات ضخمة، ولم تعد المدن الواقعة في غرب البلاد، بما في ذلك كييف، في مأمن من الضربات الجوية الروسية القاتلة. حتى على بعد مئات الأميال من جبهات القتال، يرى المدنيون الكلفة البشرية للحرب، إذ ينتقل المحاربون القدامى من الشباب الذين فقدوا أطرافهم في محطات القطارات، ومثرو الأنفاق، والمتاجر.

لا شك في أنّ التوق الشديد للسلام يسود البلاد، لكن هناك شعوراً لا يقل قوّة بأنّ التنازل عن أيّ جزء من الأراضي لروسيا، مقابل إنهاء محتمل للقتال، سيجعل التضحيات الهائلة التي قدّمت بلا معنى.

الإنهائك الناجم عن الحرب

في المراحل الأولى من الحرب الروسية ضد أوكرانيا، أظهرت استطلاعاتُ المعهد الدولي لعلم الاجتماع في كييف أنّ نحو تسعة من كل عشرة أوكرانيين قالوا إنه، تحت أيّ ظرف من الظروف، لا ينبغي التنازل عن أيّ جزء من الأراضي التي سيطر عليها الجيش الروسي.

أمّا أحدث الاستطلاعات، فنظّر أنّ نحو نصف الأوكرانيين ما زالوا يرفضون بشكل قاطع أيّ تنازلات إقليمية، في حين أنّ حوالي 39% أصبحوا مستعدين للنظر في مثل هذه الفكرة. وأظهر استطلاع آخر أجرته مؤسسة «غالوب» في يوليو/تموز الماضي، أنّ 69% من الأوكرانيين يؤيدون الآن إنهاء الحرب عبر التفاوض في أقرب وقت ممكن، مقارنة بـ24% فقط يفضلون مواصلة القتال حتى تحقيق النصر الكامل.

في عام 2022، كانت الصورة معاكسة تقريباً: 73% أرادوا الاستمرار في القتال، و22% فقط دعوا خيار المفاوضات. هذا التحول شبه الكامل يعكس الإنهائك المتزايد الناجم عن الحرب في المجتمع الأوكراني.

سناي تاكاشي . . أول امرأة تتولى رئاسة وزراء اليابان

□ متابعة / المدى

بعد محاولتين فاشلتين، نجحت السياسية اليابانية سناي تاكاشي في أن تصبح أول امرأة تقود الحكومة في تاريخ اليابان، بعد فوزها برئاسة الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم، في خطوبة وصفتها وسائل الإعلام بأنها ميلاد ”المرأة الحديدية اليابانية“. تاكاشي، البالغة من العمر 64 عاماً، انتُخبت زعيمة للحزب الحاكم في الذكرى السبعين لتأسيسه، مما يمهد لتوليها رسمياً منصب رئيسة الوزراء منتصف أكتوبر الجاري عقب تصديق البرلمان على تعيينها. ولدت تاكاشي عام 1961 في محافظة نارا،

خطة ترامب للسلام في غزة . . مبادرة طموحة بين الأمل السياسي والمخاطر الإقليمية

متابعة / المدى

بين التفاؤل والحنز، تثير خطة السلام التي طرحها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لإنهاء الحرب في غزة جدلاً واسعاً في الشرق الأوسط. فبينما يرى مراقبون فيها محاولة جدية لوقف النزاع وإعادة إعمار القطاع، يحذر آخرون من أن غياب المرجعية السياسية الواضحة وموقف إسرائيل المتشدد قد يحولها إلى مبادرة جديدة على عرف الانتظار.

كشفت صحيفة «بوليتيكو» الأميركية أن خطة ترامب، المؤلفة من عشرين بنداً، تمثل محاولة شاملة للجمع بين المسارين السياسي والاقتصادي بهدف إنهاء الحرب المستمرة منذ عامين في غزة. وتنص الخطة على وقف فوري لإطلاق النار، والإفراج عن الرهائن الإسرائيليين، والشروع في عملية واسعة لإعادة إعمار القطاع بمشاركة دولية.

بحسب الصحيفة، فإن ترامب سيترأس شخصياً «مجلس السلام» الذي سيُكلف بتنفيذ بنود الخطة ومراقبة تقدمها، في خطوة غير مسبوقة لرئيس أميركي سابق. ويرى محللون أن هذا الدور يعكس رغبة ترامب في إثبات قدرته على تحقيق اختراق دبلوماسي يعيد إليه الزخم السياسي قبيل الانتخابات الأميركية المقبلة، وربما يمنحه فرصة لنيل جائزة نوبل للسلام.

كما لفتت تقارير إلى احتمال أن تكون لترامب أو بعض أفراد عائلته مصالح اقتصادية مستقبلية في مشاريع إعادة إعمار غزة، وهو ما قد يزيد من التزامه بإنجاح الخطة. وتشمل المبادرة إنشاء لجنة اقتصادية بقيادته تضم خبراء شاركوا في مشاريع المدن الذكية في



الهدف من الآراء التي تطرح في هذه الصفحة، والمقالات التي يعاد نشرها، هو للاطلاع على الرأي الآخر مهما انطوى على اختلاف

التعليم جرح مفتوح يهدد مستقبل الوطن¹⁸



جورج منصور

مكانة المعلم من رسالة سامية إلى وظيفة مرهقة براتب ضعيف. الأدهى من ذلك أنَّ التعليم أصبح ساحة لتكريس الانقسام، عبر مناهج مرتبكة ومشوشة، تُكتب وتُعدل وفق أهواء سياسية وطائفية، بدل أن تكون ركيزة لبناء وعي وطني جامع. وضاع الطالب بين كتاب ممزق، ومدرسة منهالكة، وواقع يرسيخ الأمية بدل أن يقضي عليها.

كما أن انتشار المدارس الخاصة والجامعات الأهلية في العراق، بهذا الشكل الملفت، دون ضوابط علمية صارمة أو رقابة حقيقية على المناهج والأساتذة والمستوى الأكاديمي، جعل التعليم يتحول من رسالة إلى تجارة، ومن وسيلة لبناء الأجيال إلى مشروع للربح السريع. فالأصل أن هذه المؤسسات تنشأ لتكملة دور التعليم الحكومي وتقديم بدائل نوعية أكثر تخصصاً وابتكاراً، لكن الواقع أنها تحولت إلى "سوق" تُباع فيه الشهادات وتُشتري المقاعد الدراسية لمن يملك المال، بينما يُترك أصحاب الكفاءة الحقيقية على الهامش. وبينما تتكدس الأرباح في جيوب أصحاب هذه المدارس والجامعات، يتدهور مستوى التعليم الرسمي. إنها أزمة أخلاقية قبل أن تكون أزمة تعليمية، لأن التعليم حين يُخزَل في دولة، يفقد جوهره الإنساني والوطني.

ولذا تحتل الجامعات العراقية مراكز متأخرة جداً في التصنيفات العالمية. إن ظهرت فيها أصلاً. فما تزال المناهج في كثير من الاختصاصات تعتمد على الحفظ والتلقين، وتفترق إلى التفكير النقدي والإبداعي، فضلاً عن غياب التحديث لمواكبة سوق العمل الحديثة والثورة التكنولوجية. تراجع الإنفاق على البحث العلمي إلى حدود الصفر تقريبا، مع غياب شبه تام للمختبرات المجهزة والدوريات العلمية المحكمة وفرص التطوير للباحثين. كما يعاني التعليم المهني والتقني من إهمال كبير ونظرة مجتمعية دونية، على الرغم من حاجة سوق العمل الماسة للكوادر المهنية المؤهلة. في المقابل، تحولت الدروس الخصوصية إلى ظاهرة عامة بسبب ضعف مستوى التعليم في المدارس الحكومية، ما أضاف عبئاً مالياً إضافياً على الأسر وعُقُ الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

لقد ساهم إدخال المحاصصة السياسية والطائفية إلى إدارة الجامعات والمدارس في تسييس المناهج وتشويهها، وادى العنف والتهديدات إلى هجرة واسعة للعقول الأكاديمية. وأنعكس انهيار التعليم على بقية قطاعات المجتمع: بطالة متفاقمة، خريجون بلا مهارات، واستئثار التطرف والخرافة. وصارت الشهادة مجرد ورقة شكلية فاقدة القيمة العلمية والاجتماعية، بينما تراجعت

الطائفية والحزبية إلى تعيين مسؤولين على أساس الولاء لا الكفاءة، ما هُمّش الكفاءات وساهم في ترسيخ المحسوبية. وانعكس ذلك على التمويل، فأصبحت المدارس بلا أبواب أو نوافذ، والمكتبات بلا كتب حديثة، والمختبرات بلا أجهزة. وتشير تقديرات إلى وجود أكثر من 87 ألف منصب تدريسي شاغر، وحاجة ماسة لبناء نحو 8 آلاف مدرسة جديدة لسد العجز القائم. هذا التدهور دفع كثيراً من الطلاب، خاصة من الفئات الفقيرة، إلى ترك مقاعد الدراسة والانخراط في سوق العمل لإعالة أسرهم، فيما أرتفعت معدلات الانتحار بين الشباب بشكل مقلق. ففي تقرير لصحيفة المدى في عددها الصادر في 23 أيلول، يقول: " يشهد العراق ارتفاعاً في معدلات انتحار الشباب، حيث سجلت البلاد 700 حالة انتحار في عام 2023، مقارنة بـ 352 حالة في عام 2022". إن ما حدث قلب المشهد رأساً على عقب، حتى صار التعليم اليوم عنواناً لأزمة بدلا من أن يكون رافعة للتنمية. بينما تتسابق الأمم لتحديث مناهجها وبناء أجيال قادرة على المنافسة في القرن الحادي والعشرين، يجلس الطالب العراقي في مدارس مهالكة أو مبنية من الطين، في صفوف مكتظة، على مقاعد قديمة، أمام معلم مُحبط، يُدرّس مناهج عفا عليها الزمن.

والفساد والتسييس. فالمكتبات أفرغت من محتوياتها، والمختبرات تحولت إلى أنقاض. وتشير تقارير إلى أن نحو 200 مدرسة دُمّرت خلال الحرب في ربيع 2003، من أصل أكثر من 13 ألف مدرسة كانت قائمة آنذاك.

وتعرضت الجامعات والمدارس وأساتذتها لموجات عنف طائفية شديدة بين عامي 2006 و 2008، ومرة أخرى مع صعود داعش بعد 2014، حيث اغتيل أو غُيب مئات الأساتذة والأكاديميين البارزين، ما أفقد البلاد عقولها العلمية وخبراتها التراكمية. معدّل الأمية بين البالغين قفز بشكل حاد بعد أن كان العراق رائداً في محوها. ففي السبعينيات والثمانينات كان معدل الأمية منخفضاً جداً، أما بعد 2003 فقد ارتفع وفق بعض التقديرات إلى نحو 47 %.

وتشير تقارير اليونسيف، إلى أن أكثر من 3.2 مليون طفل عراقي في سن الدراسة خارج المدارس، بينهم عشرات الآلاف من النازحين. وفي بعض المناطق المتضررة مثل ديالى وصلاح الدين، تصل نسبة الأطفال غير الملحقين بالمدارس إلى 90 %.

أصبح قطاع التعليم ساحة خصبة للفساد: مشاريع وهمية للبنى التحتية، تلاعب بالميزانيات، بيع للمناصب الإدارية، وتسرب لامتحانات. كما أدى نظام المحاصصة

حتى نهاية القرن الماضي، كان العراق يمتلك واحداً من أكثر الأنظمة التعليمية تقدماً في المنطقة: تعليم إلزامي، وحملات ناجحة لمحو الأمية، وجامعات خرّجت آلاف الأطباء والمهندسين والعلماء الذين أسهموا في نهضة المنطقة والعالم.

لم يكن التعليم في العراق يوماً شأناً ثانوياً، بل شكل منذ بدايات الدولة الحديثة ركناً أساسياً في بنائها. ومنارة للعلم في الشرق الأوسط. ففي سبعينيات القرن الماضي، كانت الجامعات العراقية في المنطقة مضرب المثل: رصانة أكاديمية، كفاءات عالية، ومخرجات تعليمية تنافس أرقى دول العالم. ورغم الحروب والحصار، ظل النظام التعليمي في العراق حتى عام 2003 محتفظاً بجداً أدنى من الانضباط والهيكلة. فقد كان من أوائل الدول العربية التي قضت على الأمية بشكل شبه كامل، فيما مثلت جامعات بغداد والمستنصرية والموصل والبصرة مراكز علمية مرموقة في الشرق الأوسط.

لكن مع دخول القوات الأمريكية إلى بغداد في 2003، لم تسقط مؤسسات الدولة الأمنية والسياسية فقط، بل انهارت معها البنية التعليمية. إذ أدى الغزو وما تلاه من حل للجيش ومؤسسات الدولة إلى فراغ أمني وسياسي جعل المدارس والجامعات عرضة للعنف والنهب والحرق

أزمة القيادة الشيعية في

العراق: حين يصبح التماسك

شكلياً والفساد بنيويًا



محمد علي الحيدري

المشهد الشيعي في العراق يمر بأزمة قيادة لا يمكن اختزالها في الخلافات بين تياراته، بل تتجاوزها إلى سؤال أعمق يتعلق بالقدرة على إنتاج مشروع وطني جامع. فالتيار الصدري بانسحابه من العملية الانتخابية، والإطّار التنسيقي بتماسكه القائم على المصالح التي وفرتها الحكومة الحالية لا على رؤية استراتيجية متماسكة، يعكسان في العمق هشاشة البنية السياسية الشيعية. هذا التماسك الظاهري يخفي تناقضات عميقة بين أطراف الإطار، سرعان ما تطفو عند أول اختبار يرتبط بفوزيع النفوذ أو بإدارة الموارد.

في ظل هذا المشهد، بدا واضحاً أن المرجعية الدينية العليا، التي التزمت منذ سنوات سياسة النأي بنفسها عن تفاصيل العمل السياسي، لم تفعل ذلك بدافع الفصل الجرد بين الدين والسياسة فحسب، بل أيضاً نتيجة شعور بالإحباط من الأداء السياسي والإداري للقيادات الشيعية الحاكمة. فقد تحولت نصائحها المتكررة بشأن الإصلاح ومكافحة الفساد إلى صرخة في واد، ما دفعها في المحطات الانتخابية الماضية إلى دعوة الناخبين بلهجة أكثر صراحة إلى التمييز والتثبت في اختيار ممثليهم، والتنبيه من إعادة منح الفرص لمن ثبت فشله بالتجربة. وهذه إشارة غير مباشرة إلى أن المرجعية باتت ترى في سلوك القيادات عقبة جدية أمام مشروع الدولة العادلة، وليست مجرد انحرافات عابرة يمكن إصلاحها بخطاب الوعظ أو النصيح.

هذا الفراغ الاستراتيجي في القيادة

سُتُشكّل الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2025 نقطة بيانات إضافية لتجربة الحكم التوافقي في العراق بعد انتهاء سلطة الائتلاف المؤقتة. وسيساهم وسطاء السلطة التقليديون، وتحديداً إيران، في دعم التحالفات السياسية الشيعية الطائفية، وأقواها ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، وتحالف الفتح بزعامة هادي العامري – وهما أكبر فصليين ضمن إطار التنسيق الشيعي.

وقد ظهرت على تحالف "الفتح" علامات انقسام، حيث أعلنت منظمة بدر، إحدى أقدم الميليشيات المدعومة من إيران في العراق والتي يعود تاريخها إلى الحزب العراقية الإيرانية، أنها ستشارك في الانتخابات المقبلة ككيان منفصل عن تحالف الفتح، وذلك عقب اجتماعات قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، إسماعيل قاضي، مؤخراً مع عدد من قادة تحالف "الفتح"، بمن فيهم العامري، لمناقشة بناء تحالف قبل الانتخابات.

وتدور صراعات القوة هذه عبر ثلاثة أبعاد: نقاشات حول مستوى النفوذ الإيراني في البرلمان العراقي، ووجود قواعد عسكرية أمريكية في العراق، والتدوين الرسمي لقوات الحشد الشعبي واجباتها المرتبطة بها، والتجنيد، والوجود السياسي في القانون العراقي – وهي قضية ستعرض على البرلمان العراقي قبل الانتخابات في شكل مشروع قانون هيئة الحشد الشعبي.

فيما يتعلق بالعلاقة مع إيران، من الضروري ملاحظة أن الحكومة العراقية والأرمنية والمنظمات ذات الصلة في العراق لديها على الأرجح أهداف متشابهة، وإن كانت متباينة بعض الشيء، إذ تسعى إيران إلى تشكيل تحالف موثوق في العراق يمكن أن يكون مقاييساً تابعا لنفوذها. في غضون ذلك، يجب على كل فصيل متحالف مع إيران في العراق أن يتحلى بالاعتدال، إلى حد ما، تجاه شرائح كبيرة من السكان الذين يرفضون النفوذ الإيراني، مع السعي في الوقت نفسه إلى أن يكون الكيان القيادي في أي تحالف محتمل.

لقد سعت إيران إلى توحيد الأحزاب التابعة لـ"قوات سوريا الديمقراطية" و"الحشد الشعبي" في محاولة لتجنب تجزئة السلطة والصراع الطائفي الذي أعقب انتخابات 2021. ورغم وجود انقسامات سياسية خلال عملية تشكيل الحكومة بعد كل انتخابات في العراق، إلا أن تغييرين انتخابيين حدثا قبل انتخابات 2014، مما أدى إلى تقاسم الصراع الطائفي، وسمح للأحزاب الصغيرة بزيادة

القضايا الرئيسية التي ستؤثر على الانتخابات البرلمانية

العراقية لعام 2025

داعش، وحتى ضد الحكومة العراقية والقوات

الأميركية في البصرة. ويمكن تحليل انفصال الصدر عن الائتلاف الشيعي الطائفي الذي أمضى سنوات فيه على محاور متعددة: قدرته على جشد الدعم الشخصي لنفسه كقرد – منفصلاً عن تحالف الفتح أو ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي – وتاريخه الطويل من الصراع مع الحكومة الإيرانية، وقدرته على استقطاب جمهور مختلف، من منظور طبقي، عن بقية الأحزاب الشيعية. بوضوح، يصبغ التنبؤ بالفصل الذي سيحصل على أكبر حصة من أصوات أتباعه. وهناك احتمال كبير ألا يشارك ناخبوه في العملية الانتخابية، وأن يخرطوا بدلاً من ذلك في مقاومة مدنية أو عنيفة في بغداد كما وجههم الصدر في الماضي.

وإلى جانب جهود الحكومة الإيرانية للحفاظ على وحدة ائتلاف دولة القانون، أشارت التقارير أيضاً إلى أن إيران تريد من الصدر "المشاركة في العملية الانتخابية". وعلى الرغم من الشائعات التي راجت في وقت ما حول تحالف الصدر والسوداني، قد تسعى الحكومة الإيرانية إلى عودة الصدر إلى السياسة حتى يتمكن من العمل كقوة موازنة وبالتالي قوة داعمة لقوات الدعم السريع، لأنه بعد إصلاحات انتخابات عام 2014، تشكل التحالفات بدافع الضرورة وليس الإلزام. إن إدراك قوات الدعم السريع لحاجتها إلى الاندماج لمنع الصدر من الحصول على حصة مهيمنة في البرلمان هو عامل الأرجح المسار الأكثر ترجيحاً للوحدة.

ومن المهم أيضاً أن نلاحظ أن هذا هو ما حدث تقريباً بعد انتخابات عام 2021، حيث علقت جبهة الإنقاذ الوطني كتلة موحدة لجهود تشكيل حكومة الصدر، ثم شهدنا ظهور الانقسامات الطائفية السابقة بمجرد استقالة الصدر ونوابه في البرلمان. هناك متغيرات أخرى في المشهد السياسي. فمن المؤكد أن الانتخابات المقبلة في سوريا، وحالة اندماج قوات سوريا الديمقراطية (SDF) في الحكومة السورية الانتقالية (STG)، سيؤثران أيضاً على المشهد السياسي الكردي في شمال العراق. وهناك عامل انتخابي آخر قد يرتبط باستقرار سوريا وقوات سوريا الديمقراطية وهو مستوى نجاحها في مبادرات مكافحة الإرهاب ضد داعش في ظل اندماجها مع الحكومة المؤقتة. من الناحية العملية، قد تحاول قوات سوريا الديمقراطية تأمين شمال شرق سوريا والمناطق الحدودية، مما قد يعني زيادة وجود داعش على الجانب العراقي من الحدود.

نفوذها من خلال زيادة مساهمتها في المقاعد. أولاً، أدى تغيير في قانون الانتخابات بالتحول من طريقة "هير لنوزيع المقاعد إلى طريقة "سانت ليجو"، إلى توزيع أكثر عدالة للمقاعد على الأحزاب الصغيرة. ثانياً، سمح حكم أصدرته المحكمة العليا العراقية عام 2010 بأن تتولى الكتلة الأكبر بعد الانتخابات تشكيل الحكومة بدلاً من القائمة التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات. وقد سمح هذا التغيير لأحزاب والقوائم التي لم تحصل على أكبر عدد من الأصوات بتشكيل حكومات أغلبية، على عكس رغبات الحزب الذي حقق أكبر نجاح انتخابي. وأدى هذا الإصلاح بدوره إلى مزيد من الصراعات الداخلية داخل القوائم وانقسام الائتلافات قبل الانتخابات، مما أدى إلى صغر حجم الأحزاب والقوائم، إذ لم تكن الأحزاب مضطرة إلى التعهد بالولاء لقوائم أكبر قبل الانتخابات لضمان الأغلبية بعد تشكيل الحكومة.

تاريخياً، ربما كانت الأحزاب الصغيرة مضطرة إلى القيام بذلك تحديداً للحصول على فرصة للحكم ضمن الأغلبية أو للاستفادة من شهرة القوائم الأكبر. وحتّى، أدى هذا التغيير أيضاً إلى ما رُفِّع مؤلّم بعد الانتخابات بشأن تشكيل الحكومة، وهي مشكلة لم تحل حتى بعد احتجاجات "تشرين" في تشرين الأول 2019، ومزيد من الإصلاحات الانتخابية التي أدت إلى نظام قائم على الدوائر الانتخابية، بعيداً عن التمثيل النسبي على مستوى البلاد. ويُعتبر الصراع الشعبي حول الفساد المتصور والفعل المرتبط بعملية إبرام الصفقات السرية خلال مرحلة بناء الائتلافات قبل تشكيل

أديسون بن

ترجمة : عدوية الهلالي



Editor-in-Chief
Fakhri Karim

General Political daily
6 October 2025

www.almadapaper.net

Email: info@almadapaper.net

"22 عاماً من التعبير الحر والمسؤولية الوطنية"

بغداد / 39° - 23° C	الموصل / 37° - 20° C	أربيل / 36° - 18° C
البصرة / 39° - 16° C	الرمادي / 38° - 22° C	النجف / 39° - 23° C



الفنان صادق جعفر يقيم معرضه الشخصي في مرسه

□ بغداد – علي الدليمي



في تجربته الثانية، يقيم الفنان صادق جعفر، من داخل مرسه في بيته، معرضه الشخصي الرابع عشر، بعنوان: "لحن الذكريات". الذي يضم عشرات من تخطيطاته المرسومة بأقلام الرصاص والفتح والحبر، بالإضافة إلى بعض من لوحاته الزيتية والمائية والأكريليك الجديدة التي رسمها مؤخراً.



ويُعد المعرض، الذي حضرته نخبة من الفنانين والنقاد، فرصة رائعة لعرض إبداعه، حيث يعكس "لحن الذكريات" رؤيته الفنية المتميزة وقدرته على التعبير عن الذكريات والمشاعر الإنسانية من خلال أعماله

الفنية. ورغم ضيق مساحة بيته التي لا تتحمل عرض جميع أعماله، صادق جعفر من مواليد بغداد 1972، خريج كلية الفنون الجميلة قسم الرسم. ويشهد له أساتذته الكبار،

وزملاؤه الآخرون، بإمكانياته الفنية الكبيرة والفائقة جداً. منذ بداية عرض لوحاته في المرحلة الثانية من دراسته في العام 1990، أظهر صادق جعفر موهبة فنية واضحة



ومقدرة على التعبير الفني. هذه الخلفية الأكاديمية القوية وموهبته الفنية المتميزة جعلته يحظى بتقدير واحترام في الوسط الفني العراقي. وبدأت لوحاته تتناول موضوعات

الناس من محيطه: الكهول، الفقراء، المهن والحرف الشعبية، الأسواق، الأزقة القديمة، النساء المتعبات، تأثيرات عوامل الزمن على وجوه وأطراف كبار السن.. وعلى البيئة نفسها بورثية الأطفال وهم في موضوعات متنوعة.. وغيرها، كان جعفر يرسم بأقلام الفحم فقط، وذلك ليعطي إحساساً إنسانياً عميقاً، والاستفادة بقدر الإمكان من عملية الظل والضوء الرائعة. هذا النهج الفني يعكس قدرة صادق جعفر على التعبير عن المشاعر الإنسانية بطرق بسيطة ولكنها مؤثرة، ويبرز موهبته في استخدام الظل والضوء لخلق أجواء فنية متميزة. في تجاربه التالية، أخذ يرسم الواقع بالألوان، وبالتفاصيل الدقيقة التي قد لا ترى بالعين المجردة. ليبرز شخصيته الفنية المتميزة ذات الأسلوب التشخيصي "سوبريالزم". وقد استفاد كلياً من هوايته واحترافه فن التصوير الفوتوغرافي، الذي يختار زوايا متميزة لكي يلتقط أنكى الصور والموضوعات وفق رؤيته الفكرية والفنية. حيث صوّر أدق الموضوعات من عالم

الحيوان وعالم الحشرات وعالم النبات، ليجولها إلى مشاهد فنية تشكيلية خالصة، وقد لجأ إلى دمج بعض لوحات متنوعة وكأنها (كولاج) أو هكذا يترأى للمتلقي، وعند تلمسها باليد نكتشف انها مرسومة بخداع الظل والضوء اللوني بحساسيه عالية. حيث يعكس قدرة صادق جعفر على الإبداع والابتكار، ويبرز موهبته في دمج التقنيات الفنية المختلفة لخلق أعمال فنية متميزة. الفنان صادق جعفر، يرسم بشكل متواصل جميع الحركات والوضعية الجسدية في أثناء جلساته العائلية، فهو يحتفظ بدفتر رسوماته منذ دراسته الابتدائية، مما يدل على شغفه الفني واهتمامه بتفاصيله، فضلاً عن ذلك، فهو مؤرشف دقيق جداً لجميع أعماله ووثائقه الصحفية في البومات ورقية وإلكترونية، مما يظهر حرصه على توثيق مسيرته الفنية وتجربته الإبداعية.

الفنان اللبناني فضل شاكر يسلم نفسه تمهيداً لمحاكمة علنية



سَلَّم الفنان اللبناني فضل شاكر نفسه للجيش اللبناني، وقالت مصادر أمنية لبنانية لـ الشرق الأوسط، إن شاكر نقل إلى مركز صيدا بعدما سَلَّم نفسه عند مدخل مخيم عين الحلوة ليتم نقله لاحقاً إلى وزارة الدفاع. وكان فضل شاكر أعلن اعتزاله الغناء وانضمامه إلى جماعة الشيخ (السجين) أحمد الأسير في لبنان عام 2012 ومناصرته الثورة السورية ضد نظام بشار الأسد، وعلى أثر «معركة عبراء» التي وقعت بين الجيش اللبناني وجماعة الأسير في 23 يونيو (حزيران) 2013، لجأ شاكر إلى مخيم عين الحلوة الواقع ضمن مدينة صيدا هرباً من توقيفه وملاحقته، وعندها قامت دعاوى قضائية طارئة، واتهمته بـ«الاشتراك مع الأسير في تشكيل عصابة مسلحة وقتال جنود الجيش اللبناني».

ويأتي تسليم شاكر نفسه بعدما عاد إلى الساحة الفنية عبر إصداره عدد من الأغنيات التي لاقت نجاحاً ورواجاً واسعاً، وارتفاع الأصوات المطالبة بعودته إلى جمهوره، هذا في موازاة بدء عمل اللجنة القضائية اللبنانية – السورية، بحثها بالملفات العالقة بين البلدين، على رأسها ملف السجناء السوريين في لبنان، وقضية المفقودين اللبنانيين في السجون السورية، وإعادة النازحين إلى بلادهم. وتشير المعلومات إلى

دعوات لتوثيق الأمثال العراقية في مدونات رقمية

الأنساق الثقافية في الأمثال الشعبية على طاولة بيت الحكمة

بورقته البحثية الموسومة "الأنساق الثقافية لنقل المثل: التفعيل وتهميش المرجعية" اثر المثل في البناء الاجتماعي والثقافي ، عادا المثل ظاهرة إبداعية مؤثرة في النسق المادي واللامادي وقيم الاخلاق والسلوك.

وبدوره قدم الباحث حسين كريم العامل بحثاً بعنوان "طبيعة الأمثال العراقية ومقارنتها مع الأمثال العربية المعاصرة"، تناول فيه خصائص الأمثال الشعبية، واستخدم أمثاله المختلفة، وأهداها حسب البيئة في العراق والدول العربية. واستعرض الباحث باقة من الأمثال العراقية، ونظائرها العربية، مشيراً إلى إحصاء أكثر من 400 تصنيف لاستخدامات الأمثال العراقية في حياة المدن والارياف والأهوار والبادية . من جانبه تناول الدكتور خالد عبود حمودي، في ورقته البحثية "النسق الذكوري في الأمثال

العراقي، لافتاً الى ما يحظى به التراث من اهتمام كبير في المحيط الإقليمي للعراق، داعياً الى إيلاء الاهتمام المطلوب بالتراث العراقي ولاسيما اللامادي منه. فيما تناول الدكتور فائز الشرع



في أمثال الحرف والصناعات الشعبية"، مشيراً الى اثر الموروث الشعبي والأمثال الشعبية في ترسيخ الهوية والوطنية. ويرى حداد ان هناك تغيب للمؤسسات المعنية في التراث

□ بغداد / حسين العامل

دعا المشاركون في ندوة (الأنساق الثقافية في الأمثال الشعبية وتجلياتها في لغة التراث) التي نظّمها بيت الحكمة ومؤسسة إيشان للثقافة الشعبية الى توثيق الأمثال العراقية في مدونات تداولية رقمية، واجراء دراسات مقارنة في سياق العولمة والثقافة الرقمية.

وقدم المشاركون في الندوة التي عقدت على قاعة الخوارزمي ، وادارها الدكتور رياض جباري شعيبل ، جملة من البحوث العلمية المتعلقة بالتراث والموروث الشعبي ، وذلك بحضور رئيس مجلس الأمناء الدكتور قططان نعمة الخفاجي.

اذ تحدث رئيس مؤسسة إيشان للدراسات الثقافية الشعبية الدكتور علي حداد في الندوة التي حضرتها المدى عن "الجانب الاقتصادي

مشروع بحثي طويل الأمد بدأ عام 1975، شمل مراقبة الحالة الصحية والمعرفية لمشاركين لمدة 50 عاماً. وطلب من المشاركين تحديد مستوى تعليمهم، وتراوحت المستويات بين التعليم الابتدائي والجامعي. وأظهرت النتائج أن الذين تلقوا تعليمًا لمدة 12 عامًا أو أكثر، سجلوا

كشف باحثون فنلنديون من جامعة هلسنكي، أن التعليم الجامعي يوفر حماية طويلة الأمد ضد الإصابة بالخرف في مراحل الشيخوخة المتقدمة، من خلال تعزيز القدرات المعرفية وبناء ما يعرف بالاحتياطي الإدراكي في الدماغ. وأن عدد سنوات التعليم الذي يتلقاه الإنسان في شبابه، يؤثر بشكل مباشر على أدائه المعرفي بعد أكثر من نصف قرن. اعتمدت الدراسة على بيانات مستمدة من

النيابة المصرية تحقق مع ليلي علوي



استدعت النيابة العامة المصرية الفنانة ليلي علوي للتحقيق في دعوى تقدم بها الصحافي ريمون المصري، يتهمها فيها بالإعتداء والتنمر عليه خلال تغطية فعاليات مهرجان الإسكندرية السينمائي. وجاء في البلاغ وفقا لمواقع محلية، أن علوي ساعدت شخصا على الاعتداء الجسدي على الصحافي أمام حشد من الزملاء والمصورين، كما اتهمها المصري بـ الاستيلاء قسرا على هاتفه المحمول والعبث بمحتوياته دون وجه حق.

وأشار الصحافي إلى أن الفنانة تنمرت عليه رغم معرفتها بأنه من ذوي الاحتياجات الخاصة، ما دفع وكيل النائب العام إلى فتح تحقيق عاجل في الدعوى رقم 2025/1143، عقب الاطلاع على مقطع فيديو يوثق الواقعة، وأمر بتفريق كاميرات المراقبة في الفندق الذي شهد الحادث.

العمود الثامن

■ علي حسين

6000

يوم من التنوير

أعلن أنا صاحب هذا العمود الذي يحتفل اليوم مع زملائه بالعدد 6000 لصحيفة (المدى)، بأنني لم أكن أعرف الديمقراطية جيدا، ولا أفهم بأنظمتها الجديدة التي تشكلت في العراق، وكنت أظن –وهذا من سوء الظن- أن العراق يعاني مشاكل كثيرة حاولت أن استغلها لصالحني في هذا المكان من الجريدة، لكن تبين فيما بعد وبسبب قصور في النظر ظل يلازمني وأنا أكتب بشكل يومي أنني أقف وحيداً في وجه التجربة السياسية الجديدة ومنجزاتها الكبيرة التي يعرفها القاصي والداني، لأنني وبصرامة أطلع إلى أن أسنولي على السلطة، وهي الأمنية التي لازمتني طوال حياتي... ولهذا أصر كل يوم على أن أصدع رؤوس القراء بمقالات مغرضة عن الخراب والانتهازية السياسية وغياب الأمن والرشوة والفساد، فيما الحقيقة تقول إن كل ما نشرته في هذا العمود هو مجرد لغو وبهتان تطله الوقائع والشواهد التي تؤكد بأننا نعيش أزمى عصور الحريات المدنية والرفاهية الاجتماعية.

إن أنا كاتب يسعى لتحويل الحق إلى ضلالة، وأكتب ما يصادف هواي الشخصي ويوافق أفكاري وهي أفكار تحمل في طياتها سوء النوايا وتحريف الحقائق من خلال شائعات تقول إن العراق حصل على المركز الأول في الدول الأكثر خراباً، فيما الحقيقة التي أريد أن أحجبها عن القارئ تؤكد بالدليل القاطع أننا حصلنا على ذهبية المدن الأكثر ازدهاراً واستقراراً وأمناً.

لا عليكم سنحتفل بالعدد 6000 وننتظر العدد 7000 ونسعى إلى العدد 10000 لأننا نؤمن بأن هذه البلاد لا يمكن لها أن تظل تحت رحمة من يعتقد أن الحكم ليس شراكة في الأحلام والنوايا الصادقة.

ما أروع (المدى) الصحيفة ونحن والقراء نلتف حول مبادئها العامة بالحب والحرية والجرأة والإقدام والشجاعة والمواقف النبيلة والجملة النظيفة والنقد الذي لا تحركه مصالح شخصية ولا دوافع ذاتية، ما أروع أيتها الصحيفة وأنت تقودين كتبية الوعي والتنوير، التي تحارب التطرف والغلو والظلام.

6000 عدد كانت فيها (المدى) منارة تكشف مزياد من المراهب، يسخون في عروق المجتمع دماء جديدة متدفقة، تعيد الدفء والسعادة لروح الصحافة العراقية.

إنها (المدى) فخر لكل كاتب في هذه الصحيفة.. فخر أن تكون وأن تبقى جريدة ذات أشواك ضد الفساد والمفسدين.. فخر أن تكون واجهة المجتمع المدني المدافع عن حقوق الإنسان.. فخر أن يكون صوتها قوياً صادحا بقضايا الناس.. يعلو ويعلو فوق أصوات الخائنين والخائفين. أيتها الصحيفة الحبيبة وأنت تدشين من جديد احتفالية الحب والتألق من الإصرار على رفع راية الصدق والحقيقة.

تتقدم (المدى) لرحلة ما بعد الألف السادس ومعها قراؤها الذين آمنوا كتابات تشرح الواقع السياسي العراقي، وتنبئ للجميع أن القلم الصحفي الحقيقي يمكن أن يصبح سلاحاً في مواجهة حيتان القشل والخراب .